



بيان صحفي

يُحظر نشرها حضراً باتاً قبل الساعة 23.01 بتوقيت غرينيتش من يوم الأربعاء، الموافق 22 مايو / أيار 2013

تقرير عام 2013: العالم يزداد خطراً على اللاجئين والمهاجرين

(لندن)- مع إصدار تقييمها السنوي لحالة حقوق الإنسان في العالم، قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن التفاوع العالمي تجاه حقوق الإنسان يجعل العالم مكاناً خطراً على اللاجئين والمهاجرين على نحو متزايد.

وقالت المنظمة إنه جرى انتهاك حقوق ملايين البشر الذين فروا من أتون النزاعات والاضطهاد، أو هاجروا بحثاً عن حياة أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم. وإن حكومات العالم متهمه بالاهتمام بحدودها الوطنية أكثر من اهتمامها بحقوق مواطنيها، أو حقوق الذين ينشدون اللجوء، أو يبحثون عن الفرص داخل حدود بلدانهم.

وقال الأمين العام لمنظمة العفو الدولية سليل شتي: "إن عدم التصدي لأوضاع النزاعات بشكل فعال يخلق طبقة دنيا كونية. وإن حقوق الذين يفرون من أتون النزاعات لا تحظى بالحماية، وتنتهك حكومات عديدة حقوق الإنسان باسم الحد من الهجرة - متجاوزةً بذلك تدابير مراقبة الحدود المشروعة."

وأضاف شتي يقول: "إن هذه التدابير لا تلحق الضرر بالأشخاص الذين يفرون من النزاعات فحسب، بل تؤدي إلى دفع ملايين المهاجرين إلى السقوط في أوضاع سيئة، من قبيل العمل القسري وإساءة المعاملة الجنسية، بسبب السياسات المناهضة للهجرة. وهذا يعني إمكانية استغلالهم والإفلات من العقاب على ذلك. ويسهم الخطاب الشعبي المناهض للاجئين والمهاجرين في تأجيج تلك الأوضاع المسيئة بسبب الصعوبات المحلية التي تواجه الحكومات."

في عام 2012 شهد المجتمع الدولي طائفة من حالات الطوارئ في أوضاع حقوق الإنسان، أرغمت أعداداً كبيرة من الناس على نشدان السلامة والأمان، سواء داخل حدود الدول أو عبرها. فمن كوريا الشمالية إلى مالي، ومن السودان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، فرّ العديد من السكان من ديارهم أملًا في العثور على ملاذ آمن.

وخسر الشعب السوري سنة أخرى من عمره، حيث لم يتغير شيء يُذكر، باستثناء تزايد أعداد الأرواح المزهقة أو المحطمة، مع نزوح ملايين السكان بسبب النزاع. وقد وقف العالم متفرجاً بينما استمرت قوات الجيش والأمن السورية في شن هجمات عشوائية ضد المدنيين، وإخضاع الأشخاص الذين يعارضون الحكومة للإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، في الوقت الذي تستمر الجماعات المسلحة في احتجاز الرهائن وارتكاب عمليات القتل الميداني والتعذيب، لكن على نطاق أضيق.

وقد استُخدم اعتبار حقوق الإنسان "شأناً داخلياً" كذريعة للحؤول دون اتخاذ إجراءات دولية للتصدي لحالات طارئة، من قبيل الحالة السورية. ولا يزال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - الموكولة إليه مهمة صون الأمن العالمي والقيادة العالمية - عاجزاً عن ضمان اتخاذ قرارات سياسية منسقة وموحدة.



منظمة العفو الدولية

ومضى سليل شتي يقول: "لا يجوز استخدام مبدأ احترام سيادة الدول مبرراً لتقاعسها. ويتعين على مجلس الأمن التصدي بثبات للانتهاكات التي تدمر حياة الناس، وترغمهم على الفرار من ديارهم. وهذا يعني رفض المعتقدات البالية والمجردة من الأخلاق التي تعتبر أن القتل الجماعي والتعذيب والجوع ليست من شأن الآخرين."

وواجه الأشخاص الذين يحاولون الفرار من أتون النزاعات والاضطهاد، بشكل منتظم، عقبات هائلة في محاولات عبور الحدود الدولية. وغالباً ما كان عبور اللاجئين للحدود أصعب من عبور الأسلحة التي سهّلت ارتكاب العنف الذي أرغم أولئك الأشخاص على الفرار من منازلهم. بيد أن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة من قبل الأمم المتحدة، في مارس/آذار 2013، يعطي الأمل في وقف شحنات الأسلحة التي يمكن أن تُستخدم لارتكاب فظائع.

وقال سليل شتي: "إن اللاجئين والنازحين لا يمكن أن يظلوا 'بعيدين عن العين وبعيدين عن الذهن'، وإن حمايتهم واجب علينا جميعاً. إذ أن عالم الاتصالات الحديثة الذي لا حدود له يجعل من الصعب، على نحو متزايد، إخفاء الانتهاكات خلف الحدود الوطنية، ويتيح لكل شخص فرصاً غير مسبوقة للدفاع عن حقوق ملايين البشر المقتلعين من جذورهم."

كما أن اللاجئين، الذين تمكنوا من الوصول إلى بلدان أخرى طلباً للجوء، غالباً ما يجدون أنفسهم في قارب واحد- بالمعنيين الحرفي والمجازي- كمهاجرين غادروا بلدانهم بحثاً عن حياة أفضل لأنفسهم ولعائلاتهم. ويُرغم العديد منهم على العيش على هامش المجتمعات، وتخذلهم القوانين والسياسات غير الفعالة، ويُسمح باستهدافهم بالخطاب الشعبي والقومي الذي يُوّجج مشاعر كراهية الأجانب ويزيد من أخطار العنف ضدهم.

ويطبق الاتحاد الأوروبي تدابير مراقبة حدودية من شأنها تعريض حياة المهاجرين وطالبي اللجوء للخطر، ويعجز عن ضمان سلامة الذين يفرون من أتون النزاعات والاضطهاد. وفي شتى أنحاء العالم يُحتجز المهجرون وطالبو اللجوء، بشكل منتظم، في مراكز اعتقال أو في أقفاص معدنية أو حتى في حاويات شحن البضائع.

ولم تتم حماية حقوق أعداد هائلة من مهاجري العالم، البالغ عددهم 214 مليون شخص، لا في بلدانهم ولا في الدول المضيفة. فقد عمل ملايين المهاجرين في ظروف تصل إلى حد العمل القسري- أو في ظروف أشبه بالعبودية في بعض الحالات- لأن الحكومات تعاملهم كمجرمين، ولأن الشركات تهتم بأرباحها أكثر مما تهتم بحقوق العمال. وتعرض المهاجرون غير الشرعيين بشكل خاص لخطر الاستغلال وانتهاك حقوقهم الإنسانية.

ومضى سليل شتي يقول: "إن الذين يعيشون خارج بلدانهم بلا ثروة أو صفة قانونية، يُعتبرون أشد الناس استضعافاً في العالم، وغالباً ما يعيشون حياة بائس في هامش المجتمع. وإن تأمين مستقبل أكثر عدلاً لهم أمر ممكن إذا احترمت الحكومات الحقوق الإنسانية لجميع الناس بغض النظر عن جنسياتهم. ولا يجوز أن يفرض العالم مناطق حظر لحقوق الإنسان، إذ أن مبدأ حماية حقوق الإنسان يجب أن ينطبق على جميع البشر أينما وُجدوا."

تنويه للمحررين

تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013: حالة حقوق الإنسان في العالم، يغطي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2012.

ورقة حقائق وأرقام ومواد سمعية- بصرية، تتضمن تفاصيل الفعاليات الإعلامية وغيرها من المعلومات المتوفرة. وللحصول على المزيد من التفاصيل يرجى الكتابة إلى العنوان الإلكتروني التالي: press@amnesty.org

للحصول على معلومات أو لترتيب مقابلة مع الناطق الرسمي بلسان منظمة العفو الدولية والواقفين على الخطوط الأمامية للنضال من أجل حقوق الإنسان، يرجى الاتصال بالمكتب الإعلامي على الهاتف رقم:

press@amnesty.org + 44 (0) 20 7413 5566 أو بواسطة البريد الإلكتروني: press@amnesty.org



التطورات الأخرى في مجال حقوق الإنسان التي أبرزها تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013:

- قامت المنظمة بتوثيق قيود محددة فُرضت على حرية التعبير في ما لا يقل عن 101 بلداً، وحالات التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة في ما لا يقل عن 112 بلداً.
- ظلّ نصف البشرية يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية فيما يتعلق بإحقاق حقوقهم، لأن العديد من الدول عجزت عن التصدي للانتهاكات على أساس نوع الجنس. وارتكب الجنود وأفراد الجماعات المسلحة عمليات اغتصاب في مالي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتعرضت النساء والفتيات لعمليات قتل بأسلوب الإعدام على أيدي حركة "طالبان" في أفغانستان وباكستان؛ وحُرمت النساء والفتيات اللائي حملن نتيجة لاغتصابهن أو اللائي شكّل الحمل خطراً على حياتهن أو صحتهن، من إجراء عمليات إجهاض آمنة في بلدان من قبيل شيلي والسلفادور ونيكاراغوا والجمهورية الدومنيكية.
- في سائر أنحاء القارة الأفريقية كشفت النزاعات والفقر والانتهاكات على أيدي قوات الأمن والجماعات المسلحة عن ضعف الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان - حتى مع استعدادات القارة للاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الاتحاد الأفريقي، الذي سيعقد قمة كبرى في إثيوبيا هذا الأسبوع (19-27 مايو/أيار 2013).
- في الأمريكيتين شكّلت المحاكمات التي أُجريت في الأرجنتين والبرازيل وغواتيمالا وأوروغواي تقدماً كبيراً باتجاه تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات التي وقعت في الماضي. وتعرضت أجهزة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان لانتقادات من جانب حكومات عدة.
- في شتى بلدان آسيا والمحيط الهادئ تعرّضت حرية التعبير للهجوم، مقترناً بقمع الدولة في كل من كمبوديا والهند وسري لنكا والمالديف، بينما دمّرت النزاعات المسلحة حياة عشرات الآلاف من البشر في أفغانستان وميانمار وباكستان وتايلند. وأطلقت ميانمار سراح مئات السجناء السياسيين، بينما ظل مئات آخرون يقبعون خلف القضبان.
- في أوروبا ووسط آسيا اتسمت المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت في سياق برنامج نقل وتسليم المعتقلين سراً وبصورة غير قانونية بقيادة الولايات المتحدة بالمرأعة والغموض. وفي منطقة البلقان تراجعت إمكانية تحقيق العدالة لبعض ضحايا جرائم الحرب في التسعينيات من القرن المنصرم. وكانت الانتخابات في جورجيا مثلاً على الانتقال الديمقراطي للسلطة في دول الاتحاد السوفييتي السابق، حيث احتفظت الأنظمة الاستبدادية بقبضتها على السلطة.
- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت البلدان، لتي أُطيح فيها بالحكام المستبدين، حرية إعلامية أكبر وفرصاً أوسع لمنظمات المجتمع المدني. ولكنها شهدت نكسات كذلك بسبب التحديات التي واجهت حرية التعبير على أسس دينية أو أخلاقية. وفي سائر أنحاء المنطقة ظل نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون يواجهون القمع، بما فيه السجن والتعذيب في الحجز. وشهد شهر نوفمبر/تشرين الثاني تصاعداً في نزاع إسرائيل/غزة.
- وعلى الصعيد العالمي، استمرت وتيرة عقوبة الإعدام في التراجع على الرغم من بعض النكسات التي اكتتفتها، من قبيل عمليات الإعدام الأولى في غامبيا منذ 30 عاماً، وإعدام امرأة في اليابان للمرة الأولى منذ 15 عاماً.

/انتهى